ذاكرة المعتقلات

في ثوان انتهى كل شيء.. لكن القصة إبتدأت..

صائب ادهم

.. بعد عدة رشقات كلاشنكوفية سريعة، جاء دور اطلاقات الرحمة، واحدة اثر اخرى من مسدس يسمونه (توكاريف)..
هكذا سقطت عدة رؤوس / شتاء ..١٩٧٢
بعد التنفيذ.. عم السكون كل قواطع الزنزانات في معتقل قصر النهاية، كل من فيها اعلن منع تجول مع ذاته، شمل ذلك التوقف عن الكلام حتى ولو همساً، كأن كل واحد منا مات هو الاخر..
شعرت في تلك اللحظات الحزينة. العنيفة، بان لساني عقد وشفتي قد خيطتا بخيط من النوع الذي يسمونه (خيط بارشوت). اما عقلي، وهذا هو اهم شيء عندي، فقد رحل إلى بقاع بعيدة ، لا تحدها جهات اربع ولا خمس ولا عشر. لكن عينيّ كانتا تبصران وتتكلمان بلغة غير مفهومة ومفرداتها كانها هذيان حمى أو نتاج ارتجاج دماغي..
قال لي زميلي الذي يشاركني الزنزانة الكهف والذي قضى عليه في جحيمها أكثر من سنتين، لا تخف انك متوتر الاعصاب وجسدك يرتجف ورأسك منكفئ على صدرك، ذلك امر ليس غريبا لان ما حدث فجر اليوم هو اول عملية اعدام تمر عليك منذ أن جاءوا بك إلى هنا..
اجبته: انا لست خائفا فحسب. انا مذعور، انا مرعوب. انا في منتهى الحزن. وبعد ان صمت الكلاشنكوف وانتهى (الحصاد) شعرت كاني نقلت على ظهر طائر خرافي (وقواقي) إلى ارض بعيدة. غير مأهولة ، مجهولة ، ليست موجودة في الخرائط والاطالس. ليست موجودة، لا في الجغرافيا ولا التاريخ ولا القانون، ولم يرد أي ذكر لها حتى في اساطير سندباد وجلجامش وانكيدو.. كل شيء مستباح فيها، الشراهة في ممارسة المحرمات. ببشاعة وانحطاط وسفالة حتى القعر.
رد صاحبي: لا شك في انك تقصد (قصر النهاية) فهو يشكل فعلاً مساحة هاربة ومنفلتة من الرقابة ومن كل الخرائط..
وفي انفعال وغضب قلت له: انها مساحة منفلتة حتى من الله. وليغفر لي قولي هذا. وربما هو دعاء مني لكي يلتفت إلى هذه المساحة يوما وسريعاً. ليفجر فيها زلزالاً مدمراً يحيلها إلى رماد تنثره الرياح وتضيعه مثلما حصل لـ (عاد) الاولى ولـ (ثمود).
اجابني: الله سبحانه وتعالى، يرصد ويسجل ما يحدث هنا، انه يمهل ولا يهمل، ستري..
قلت: بعد ان استعدت شيئا من انفاسي اللاهثة وهدأ الصعود والهبوط في صدري؟ لو تعلم صديقي، كم امقت البندقية خاصة ان كانت ظالمة ومعتدية.. وليتوارى خجلاً من يستخدمها بهذا الشكل والمعنى. ان البندقية الشريفة لا تسفك دما بريئاً وتأبى ان تنطلق رصاصاتها القاتلة على صدر اعزل. ان من يحرفها عن هذا المبدأ هو ليس شخصاً منتصراً أو معاركاً جسوراً (عقائدياً) انه في الحقيقة هو القتيل. هو المهزوم.

بلاغ صادر عن الاجتماع الاعتيادي للجنة المركزية للحزب الشيوعي العراقي

اللجنة المركزية تنتخب أعضاء مكتبها السياسي وتجدد انتخاب حميد مجيد موسى سكرتيراً لها

دعوة الحكومة الانتقالية لاتخاذ إجراءات عاجلة لمعالجة الملف الأمني

بغداد / المدى

عقدت اللجنة المركزية للحزب الشيوعي العراقي اجتماعها الاعتيادي في ٢٢ نيسان الماضي وافتتح الاجتماع بالوقوف دقيقة صمت أحياء لذكرى رفاق الحزب وأصدقائه وشهداء الحركة الوطنية الذين رحلوا خلال الأشهر الأربعة الماضية منذ انعقاد المجلس الحزبي (الكونفرنس) السادس في ٢٣ -٢٤ كانون الاول من عام ٢٠٠٤.
وتضمن جدول عمل الاجتماع دراسة التطورات السياسية التي شهدتها البلاد في الفترة الاخيرة، وبشكل خاص منذ الانتخابات التي خاضها شعبنا العراقي في الثلاثين من كانون الثاني الماضي، وكانت بحق تصويتاً للديمقراطية وتحدياً للإرهاب، وتعبيراً عن تطلع العراقيين المشروع الى حياة حرة كريمة في عراق ديمقراطي فيدرالي موحد، لا مكان فيه للاستبداد والدكتاتورية.
وتناول الاجتماع جوانب الوضع التنظيمي للحزب بما فيها العمل القيادي وعمل منظماته ولجان الاختصاص المركزية، والهيئة الاستشارية كما شملت المداولات نشاط الحزب الشيوعي الكردستاني. واولى الاجتماع اهتماماً خاصاً لتحسين العمل القيادي وتفعيل المنظمات بالاستفادة من دروس الحملة الانتخابية للحزب وانتخبت اللجنة المركزية اعضاء مكتبها السياسي، وجددت بالإجماع انتخاب الرفيق حميد مجيد موسى سكرتيراً لها.
ودرس الاجتماع بعمق تجربة انتخابات الجمعية الوطنية الانتقالية واداء الحزب فيها بالاستناد الى وثيقة تضمنت تقييماً شاملاً للحملة الانتخابية وحصيلة ما توصلت اليه منظماته في ارجاء الوطن وخارجه من ملاحظات وآراء بشأن ما تحقق من نتائج للاستفادة من دروس هذه التجربة ومعالجة ثغرات العمل بدأب وثبات والتهيئة والاعداد لمواجهة استحقاقات المرحلة المقبلة، وفي مقدمتها انجاز الدستور الدائم للبلاد والتوجه لخوض الانتخابات، والتقدم لاستكمال العملية السياسية وانتزاع الاستقلال والسيادة الوطنية الكاملة.
وتوقف الاجتماع أمام الوضع الناجم عن تعثر تشكيل الحكومة الانتقالية وانعكاسه سلباً على الوضع مما أشاع أحساساً بالخيبة والمرارة وسط ابناء الشعب الذين خاضوا الانتخابات وهم يتطلعون الى حياة امنة مستقرة وتحسين ظروفهم الحياتية والتخفيف من معاناتهم وتحقيق التقدم في مواجهة اعداء الديمقراطية من اتباع النظام المباد والمتحالفين معهم من القوى الظلامية الذين يريدون اعادة البلاد الى كابوس الدكتاتورية وويلاتها.
واشار الاجتماع الى ان بلادنا لاتزال بعد سنتين من سقوط نظام صدام تعيش حالة من البحث عن البديل الذي يعمل حزبنا وكل القوى الطامحة حقاً الى التحرر والحياة الحرة الكريمة من اجل ان يكون البديل الوطني الديمقراطي: النظام الديمقراطي الفيدرالي التعددي التداولي، ومؤسسات دولة العدالة والقانون.
ويدور الصراع بين القوى والأطراف المتنافسة في ضوء ما افرزته الانتخابات في بعدها السلبي من مظاهر استقطاب طائفي وقومي وضعف في الوعي السياسي والانتخابي، حول الرؤى والتصورات لمستقبل العراق السياسي. ويجري هذا في ظل ميزان قوى غير مستقر نجم عن عدم مشاركة فئات واسعة في الانتخابات بسبب الوضع الامني المتدهور في بعض المناطق واحجام بعض القوى عن المشاركة فيها وهو ما ينبئ بحدوث اعادة اصطفاف للقوى في الطور المقبل للعملية السياسية.
وترى اعداد متزايدة من الناخبين وسط مشاعر احباط ومرارة ان التنافس بين الفائزين يدور حول توزيع المناصب والحقائب الوزارية وفقا لقاعدة المحاصصة المقيتة التي كان يفترض ان تضع الانتخابات حداً لها بدلاً من السعي لتكريسها في تعبير صارخ عن الأستهانة بمصالح الشعب وحاجاته الآنية وآماله فقد هيمنت فكرة المحاصصة على اساس قومي - طائفي على عملية تشكيل الحكومة وبرزت نزعات استئثار بالسلطة واحتكار لها برغم ادعاءات معلنة متكررة بالحرص على تشكيل " حكومة وحدة وطنية" بينما يجري تجاهل متعمد للتشكيلات السياسية والاجتماعية، وفتح هذا الصراع الباب لتصعيد تداخلات أطراف دولية وإقليمية في شؤون البلاد، وأدى الى إضعاف أداء مؤسسات الدولة والأجهزة الحكومية مما انعش مجدداً قوى الإرهاب والظلام التي كانت تلقت صفعة قوية في الانتخابات يوم ٣٠ كانون الثاني.
وبين الاجتماع ان الشعب يواجه استمرار تردي الوضع الامني، على رغم نجاحات نسبية شهدتها الفترة التي اعقبت الانتخابات في التصدي لشبكات الإرهابيين. وأكدت تلك النجاحات الأهمية الكبرى لتفعيل دور جماهير الشعب في التصدي لقوى الجريمة والإرهاب وإرساء الامن ودعم العملية السياسية. وتسعى هذه القوى السوداء الى توظيف حالة الفراغ السياسي والترقب، وما يرافقها من مشاعر احباط وتذمر شعبي، لتحقيق مآربها الدنيئة في تأجيج الفتنة الطائفية وتخريب العملية السياسية عبر أعمال تفجير وقصف إرهابية شنيعة استهدفت أحياء سكنية ومساجد وحسينيات راح ضحيتها المئات من المدنيين الابرياء. وتسهم هذه الاعمال واستهداف مؤسسات الامن العراقية الناشئة، بالعكس من ادعاء الجهات التي تقف وراءها، في تقديم الذرائع والمبررات لادامة الوجود العسكري الأجنبي، وعرقلة تشكيل أجهزة أمنية- عسكرية عراقية وتمكينها من اداء واجبها الوطني. ويتعين على الحكومة اتخاذ إجراءات عاجلة لمعالجة الملف الامني لا تقتصر على اتخاذ اجراءات امنية وقائية بل تتعداها الى المجالات الاقتصادية والسياسية والإعلامية والجماهيرية ويتوقف الكثير في تحقيق نجاحات في هذا الميدان على التعاون والتنسيق بين القوى الوطنية.
وفي السياق نفسه شددت اللجنة المركزية على الحاجة الى معالجة المشكلات المعيشية والحياتية الجمة التي يواجهها ملايين المواطنين في طول البلاد وعرضها، لاسيما مشكلات البطالة وتدهور الخدمات وتلوث البيئة، وغيرها.
وحذر الاجتماع من النتائج الوخيمة المترتبة على تفشي الفساد الإداري والمالي بنحو غير مسبوق في المؤسسات الحكومية. فقد بلغت نسبة الفساد في هذه المؤسسات حسب تصريح لرئيس مفوضية النزاهة، ٧٠ في المئة وفق مقاييس هيئة الشفافية الدولية. وهو ما يجعل التصدي لهذه الآفة مهمة وطنية لا تقل الحاحاً عن مهمة التصدي للإرهاب ودحره لاستعادة السيطرة على اقتصاد البلاد وثرواتها والشروع بانعاش الاقتصاد العراقي وإعادة أعمار البلاد.
واقر الاجتماع وثيقة تقييم الحملة الانتخابية مشيراً الى ان النتائج التي تحققت لا تعبر عن الثقل السياسي والنوعي للحزب في المجتمع والحياة السياسية للبلاد .كما عبر الاجتماع عن تثمينه لجهود كل الرفاق والأصدقاء، وجماهيره داخل الوطن وخارجه، ممن أبدعوا او بذلوا جهوداً كبيرة لإيصال صوت الحزب برنامجه وسياسته، وحشدوا الناخبين لصالح قائمة "اتحاد الشعب" وقوائم الحزب في المحافظات انهم قوته ومعينه الذي لا ينضب.
ولاحظ الاجتماع ان الانتخابات أكدت مجدداً أهمية العمل الجماهيري وضرورة الاهتمام بالقضايا المطلبية وتنظيم الجماهير للدفاع عن حقوقها ومصالحها.
ودعا الى بذل مزيد من الجهد للتغلب على تشتت القوى الديمقراطية الذي اضعف أداءها في الانتخابات مشيراً الى ان دور الحزب وما يتمتع به من نفوذ في الوسط الديمقراطي كبير حقاً، ولكن تعزيزه لا يأتي طواعية بل يجب ان ينتزع بجدارة ويتعمق عبر المزيد من العمل المثابر.
وأكد الاجتماع اهمية عودة الحياة الطبيعية وتوفير الأمن والاستقرار لنجاح العملية السياسية وإنجاز مهام المرحلة الانتقالية المقبلة، وترسيخ الديمقراطية نهجاً وممارسة وحكماً وإقرار الدستور الدائم وبناء العراق الديمقراطي الفيدرالي الموحد.
واشار الاجتماع الى ان الكثير من الاستنتاجات على الصعيدين العربي والدولي التي خرج بها المجلس الحزبي(الكونفرنس) السادس للحزب لا تزال تحتفظ بحيويتها.وفي سياق استعراض التطورات التي شهدتها البلدان العربية وخصوصاً لبنان وفلسطين والسودان ومصر، وأكد الاجتماع أهمية وضرورة إجراء إصلاحات جذرية شاملة في البلدان العربية تستجيب بشكل أساسي لإرادة شعوبها ، بإشاعة الديمقراطية وبناء مؤسساتها. كما رحب بالخطوات المتخذة في بعض هذه البلدان لتوسيع مشاركة المرأة في الحياة السياسية، مشيراً الى ضرورة ايلاء الاهتمام للعدالة الاجتماعية الى جانب الديمقراطية السياسية وحقوق الإنسان، ومعالجة الهوة بين الأغنياء والفقراء والتوزيع العادل للدخل الوطني.
وجددت اللجنة المركزية تضامنها مع الشعب الفلسطيني في وجه سياسات الاستيطان العنصري والأعمال الإرهابية الإسرائيلية، ومع حق الفلسطينيين في تقرير مصيرهم بأنفسهم وإقامة دولتهم الوطنية المستقلة.

-دراسة تجربة انتخابات الجمعية الوطنية الانتقالية واداء الحزب فيها

-التصدي لآفة الفساد لا يقل الحاحاً عن مهمة التصدي للإرهاب ودحره

ندوة حوارية بمركز الفرات للتنمية والدراسات في كربلاء
بشأن التحديات التي تواجه الحكومة

كربلاء / المدى

عقد منتدى الفرات الإستراتيجي المنبثق عن مركز الفرات للتنمية والدراسات الأستراتيجية في مدينة كربلاء المقدسة جلسة حوار بشأن أهم التحديات التي ستواجه الحكومة القادمة، ادارها الدكتور عمران الكركوشي مدير قسم الإعلام والعلاقات العامة في المركز وألقى الدكتور احمد باهض تقي مدير مركز الفرات كلمة اوضح فيها ان الغاية الأساسية لعقد مثل هكذا حوارات هي الشعور بالمسؤولية تجاه هذا البلد، حيث تدفعنا هذه المسؤولية وفي مثل هذه الظروف الى دراسة وتحليل الواقع السياسي والإجتماعي والقانوني والإقتصادي للبلد وتقديم الحلول والمعالجات لحالات الخلل الموجودة في هذا الواقع وبالتالي تصبح دراستنا وحواراتنا بمثابة التوصيات الى صانع القرار السياسي في البلد عسى ان تنفعه في حل هذه الإشكالات المعقدة.
بعد ذلك قدم السيد سليم فرحان الجبوري رئيس القسم السياسي في مركز الفرات للتنمية والدراسات الإستراتيجية ورقة عمل بينت العديد من التحديات التي ستواجه الحكومة المقبلة، حيث قسم هذه التحديات الى نوعين من التحديات :اولهما تحديات داخلية وتشمل الكثير من المشاكل التي ستقف حجر عثرة أمام نشاط وعمل الحكومة القادمة إن لم يوفر لها الحلول المناسبة.من هذه التحديات: المشكلة الأمنية. الفساد الإداري، الإعمار، البطالة، ضمان انسيابية الحصة التموينية للمواطن بلا تلكؤ، ضمان عدم حصول أزمات في الطاقة والوقود مستقبلا، تحدي الاحتلال.وثانيهما تحديات خارجية متمثلة بتحدي دول الجوار وكيفية تحديد الموقف من هذه الدول، تحدي الدول المانحة وعدم إيفائها بالتعهدات التي اعلنتها.

التحدي القانوني.. اولاً

وألقى الأستاذ عامر زغير رئيس القسم القانوني في مركز الفرات للتنمية والدراسات الإستراتيجية ورقته عن التحدي القانوني ومواجهة الحكومة القادمة موضحا إن التحدي القانوني يعد التحدي الأول بالنسبة للحكومة القادمة، إذ إن صلاحيات وإختصاصات السلطة المركزية والسلطات المحلية لم تكن محددة بشكل واضح لذلك نجد حصول تقاطع بين صلاحيات الحكومة المركزية والسلطات المحلية في المحافظات. لذلك ينبغي للحكومة تحديد أختصاصات هذه السلطات لكي لايحصل الخلط والإرباك. أضف الى ذلك إنه حتى تؤسس لدولة ديمقراطية مؤسساتية فإن الأمر يتطلب أيضا من الحكومة القادمة ان تؤسس لدولة المؤسسات باعتبارها مؤسسات لا تتأثر في أعمالها ونشاطاتها حال زوال القيادة السياسية مثلما هذه الحال في الوقت الحاضر عندما تحولت الحكومة من حكومة مؤقتة الى حكومة تصريف أعمال نجد حصول اختلال كبير جدا في عمل الوزارات والمؤسسات داخل الدولة.وأكد الأستاذ زغير أن التحديات الأخرى التي تواجه الحكومة القادمة تحدي الأئتلاف العريض الموجود داخل الجمعية الوطنية، ووجود مثل هكذا إئتلاف سيضر بشكل او بآخر بمصالح الشعب، السبب في ذلك هو بعض الاحيان عندما تعرض قضية معينة ويكون عليها خلاف من اعضاء هذا الإئتلاف فإن عملية الوصول إلى حل يحافظ على وحدة الائتلاف بالتأكيد سيتخلله تنازل عن بعض الأمور التي فيها مصلحة للشعب، لذلك لابد من الخلاص مستقبلا من مثل هكذا إئتلافات عريضة لإنها تضعف عمل الحكومة الوطنية او الحكومة القادمة. وهذا الامر يتطلب البحث في نظام انتخابي جديد ينهي هذه الحالة والخروج من نظام القائمة الإنتخابية.
وفي مداخلة للسيد خالد عليوي جياد المعاون العلمي لمدير مركز الفرات للتنمية والدراسات الإستراتيجية قال: أنا اعتقد بالإضافة إلى التحديات التي ذكرت هناك تحديات اخرى لعل من ابرزها تحدي الوعي بطبيعة الدولة الديمقراطية التي هي خلاف الدولة الدكتاتورية والاستبدادية.مثال ذلك،اذا كان وزير لوزارة معينة شيعياً حوّل هذه الوزارة بكوادرها العليا الى وزارة شيعية وإذا كان كرديا حولها إلى وزارة كردية وإذا كان سنيا حولها الى وزارة سنية، وكأن الأمر هو استئثار بالمناصب وليس عملاً وطنياً لخدمة ابناء الوطن من دون تمييز.هذه الحالة نابعة من قلة الوعي بالمواطنة، لذلك الحكومة القادمة يتطلب الامر منها ان تركز في مثل هذه الصور لأن لها اثاراً سلبية كبيرة جدا في المستقبل.
كما ركز السيد خالد عليوي على دور المثقف في حل أزمة الحكومة ومساعدتها في التغلب على ازماتها من خلال تقديم المسؤولين لها. كما ركز على دور رجال الدين على مساعدة المركز لما يمتلكه هؤلاء الأشخاص من قوة تأثير على مجتمعنا بجميع طوائفه وتقع عليهم المسؤولية الأولى في حفظ وحدة الصف الوطني. وأضاف إن التحديات التي من الممكن أن تواجه الحكومة القادمة هي تحدي الاحتلال باعتباره من التحديات الكبيرة التي لا يمكن تجاهلها،لان الحكومة إذا أقدمت على اتخاذ قرار يتنافس مع مهمة الاحتلال سيكون هناك تدخل من قبل هذه القوى في أعمال الحكومة ولنا دلالات واضحة على هذا الأمر، لذلك ينبغي للحكومة القادمة وضع خطوط عامة لقضية الاحتلال
وعقب الشيخ طالب الصالحي مبتدئا بقول الرسول الأعظم (ص) "كلكم راع وكلكم مسؤول عن رعيته " وعلى هذا الاساس جميعنا مسؤولون عن العراق وبالتالي وظيفة المحافظة على البلد من الفرقة والتمييز والضياع بسبب حالات عدم الاستقرار هي وظيفة المجتمع بأسره وليست وظيفة رجل الدين فقط، لذلك يجب ان ينطلق كل فرد من موقعه باعتباره كائناً حياً في هذا المجتمع. وأضاف الصالحي.. إن التحدي الأساس هو تحدي كتابة الدستور، جميع التحديات الأخرى هي ثانوية ماعدا الوضع الدستوري،لان الوضع الأمني والاقتصادي لم يكن مستقرا حتى في الولايات المتحدة والدول المتقدمة، صحيح إن هناك تفاوتاً بين دولة وأخرى لكن لم يكن هناك استقرار تام في بلد ما، ودعا الصالحي إلى الاهتمام بمسألة الدستور بشكل كبير وقدم ثلاثة حلول هي.. الدعوة إلى كتابة أكثر من مسودة دستور.وعلى أعضاء الجمعية الوطنية الدخول في دورات تدريبية حول كيفية صياغة الدستور ويجب عليهم الإطلاع على دساتير الدول الأخرى للوقوف على تفاصيلها والاستفادة منها.وكذلك رفد الجمعية الوطنية بالدراسات الدستورية من قبل المختصين في هذا المجال.
أما الشيخ مرتضى معاش رئيس تحرير (مجلة النبأ) فقد أشار إلى إن على الجميع المساهمة في بناء البلد ومنهم رجال الدين لأنه أي رجل الدين بامكانه أن يتفوق على غيره في مسالة التعبئة الجماهيرية.حيث باستطاعته تعبئة الجماهير على قضية معينة لان مجتمعنا مازال لديه التزامات قوية جدا مع المؤسسات الدينية.وصنف الشيخ معاش التحديات بنقطتين. الأولى تحديات معنوية وتشمل ضعف المشاركة الشعبية في اتخاذ القرارات السياسية وفي الرقابة على الإدارات وغيرها..و غلبة الحماس العاطفي على الخطاب العقلاني، حيث تتحرك الساحة الشعبية على بعض الخطابات العاطفية وليس العقلانية، مثال ذلك: مشكلة الاردن، قضية المدائن، من الممكن ان يستثمرهذا الحماس العاطفي استثمارا سلبيا وليس ايجابيا..وكذلك غلبة الولاء على الكفاءة مثال ذلك تشكيلة أعضاء الجمعية الوطنية والوزارات وغيرها أما التحدي الآخر فهو التحديات المادية..موضحا انه يجب المحافظة على التقاليد الدستورية وعدم الالتفاف عليها وجعلها لصالح اقلية معينة، مثال ذلك ما حصل في الوقت اللاحق للانتخابات حيث خضعت الأغلبية الى الأقلية وهذا خارج الأعراف الدستورية. يجب ان ينظر في هذا الامر. وكذلك تجب المحافظة على التداول السلمي على السلطة. وأيضا قلة الخبرة في العمل السياسي الأمر الذي ادى الى الأطالة في حل الكثير من المشاكل التي كان من الممكن حلها بوقت اسرع لو كان هناك خبرة وممارسة في العمل السياسي. وقدم الشيخ معاش مجموعة من المقترحات لتغيير اتجاه التحديات ١- إحداث حملة تعبوية شاملة عبر التعبئة لتحريك المجتمع نحو المشاركة وتحمل المسؤولية في هذا البلد٢.- إحداث حملة تعبوية ايضاً لإعمار البيئة بمعناها العام النفسي والمادي، مثال ذلك الإعمار في العراق هو ليس إعمار أبنية ومرافق عامة حسب، بل يجب ان يكون إعادة إعمار نفسي وثقافي شامل لأنه اذا حدث إعمار في البناء من دون ان يرافقه إعمار في ثقافة المجتمع ونفسيته سيصبح هناك تضخم في الرأس وصغر في الجسم.

البحث عن القوانين الاستثمارية

أما السيد خالد خضير دحام مقرر قسم القانون العام /كلية القانون /جامعة كربلاء فقال: يجب على الدولة ان تعتمد إستراتيجية واضحة المعالم،هذه الاستراتيجية تأخذ بنظر الاعتبار المصلحة الوطنية حتى ان استدعت المصلحة الوطنية ان تؤجل الالتزام ببعض الثوابت، لان العراق في الوقت الحاضر يحتاج الى ان ينتهج البراغماتي المصلحي الذي من الممكن أن يحقق اكبر المصالح وبأسرع الاوقات وبأقل التكاليف والخسائر.
فيما قال الدكتور إبراهيم الزبيدي: أنا اعتقد إن الجانب الاقتصادي والسياسي والاجتماعي مترابط ترابطا وثيقا جدا، واذا تمكنا من تنشيط الجانب الاقتصادي سنتمكن من القضاء على الكثير من المشاكل الأمنية والأجتماعية في البلد. وهذا الامر يتطلب القيام بمجموعة اجراءات لعل اهمها..أولا: بناء المؤسسات الأقتصادية الرصينة القائمة على اساس الكفاءة والنزاهة وليس على اساس الولاءات الفرعية الضيقة.
ثانيا: عدم إهمال جانب الإعمار وخاصة في المدن الآمنة والعمل بشكل مكثف على تفعيل هذا الامر لما له من مردودات ايجابية في تقليص حجم البطالة، تخفيف حدة الجريمة..الخ. ولذلك يجب ان يكون للوزارات والجهات المعنية دور في ذلك.. ثالثا: القوانين الاستثمارية، حتى الان لم تكن هناك مناقشات فعلية حول كيفية مجيء الشركات الأجنبية إلى العراق، وهذا امر يجب ان يسترعي اهتمام الحكومة القادمة.رابعا : يجب وضع قوانين استثمارية من شأنها ان تساعد في جذب الشركات الى العراق. خامسا : محاربة الفساد الاداري من خلال اعمال الرقابة الحكومية والشعبية في آن واحد..سادسا: وضع خطط إستراتيجية متوسطة الامد من شأنها ان تعطي جرعات بسيطة لغرض رفع الاستهلاك والحفاظ على التوازن الاجتماعي.